ملخص الرسالة :-

تعد الانتخابات واحدة من الركائز الاساسية للتحول الديمقراطي ، كما تعتبر المدخل الأساسي و الاهم في عملية الاصلاح و التغيير ، فضلا عن كونها تشكل آلية مقبولة و مشروعة لتحقيق التحول السياسي على نحو سلمي ، كما وتعد ضمانة لتقاسم السلطة بين الجماعات المختلفة في الدولة وفقا لأوزانها النسبية ، لذلك اتجهت الدول الساعية نحو الديمقراطية و الراغبة نحو التحول الديمقراطي و الانفتاح السياسي الى تحديث أنظمتها السياسية عبر جعل الانتخابات آلية هذا التغيير . و لقد وضعت مجموعة من المعايير لتنظيم هذه الوسيلة و لضمان تحقيق العدالة الانتخابية للناخب و للمرشح ، فضلا عن الحد من الممارسات التي تخل بهذه العدالة ، الإخلال الذي قد يصل الى تشويه نتائج الانتخابات ، أو على الاقل ينال من الحقوق السياسية التي يتمتع بها الإفراد .

ولغرض البحث في التحديات التي تواجه العدالة الانتخابية، في ظل القوانين الانتخابية المعتمدة في تنفيذ انتخابات مجلس النواب في دوراته الاربعة ، وبما يمكننا من مواجهة تلك التحديات ووضع الحلول التي من المفترض اعتمادها لتحسين الأداء الانتخابي في ظل تشريع انتخابي رصين يغطي كافة الجوانب التنظيمية وفقا للمعايير الانتخابية الدولية فضلاً عن الممارسة العملية بغية اقتراب التطبيق العملي من التشريع النظري .

فقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولاً كبيراً من النظم السلطوية إلى نظم حكم اعتمد الانتخابات كركيزة اساس لتحقيق الديمقراطية ، لكن هذا التحول لم يكن يخلو من العديد من التحديات على المستوى السياسي و الأمني ، الامر الذي القى بضلالة على الاليات المعتمدة في المراحل الانتخابية المتعددة ، بالتالي يتطلب الاهتمام بدراسة هذه المراحل في الانتخابات التشريعية العراقية المقامة بعد اقرار الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ و تحليلها لتلافي السلبيات ، و تحديد الايجابيات للاستفادة منها في تعديل التشريعات الانتخابية لاختيار المعايير و المبادئ الانسب و الاكثر عدالة بما يتلائم مع الواقع العراقي و الظروف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، للوصول للعدالة الانتخابية .

حاولنا من خلال هذه الرسالة الموسومة (معايير العدالة الانتخابية في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣) تتبع مراحل العملية الانتخابية و تطبيقاتها في التجربة العراقية و بيان الآليات و التحديات الموجودة فيها و بيان جوانب العدالة الانتخابية فيها من عدمها . و عليه فقد انتظمت الدراسة في ثلاثة فصول ، فضلا عن المقدمة و الخاتمة ، فجاء الفصل الأول لدراسة (الاطار النظري الانتخاب و العدالة الانتخابية ، الذي توزع في مبحثين و هي المبحث الاول (ماهية الانتخاب و تكييفه و مقوماته) ، و المبحث الثاني (العدالة الانتخابية) ، أما الفصل الثاني من الدراسة فقد كرس لدراسة (العدالة الانتخابية في الاليات الانتخابية العراقية قبل الاقتراع) ، و توزع في خمسة مباحث ، تحدث المبحث الاول عن (الاطار القانوني للانتخابات) و المبحث الثاني عن (تسجيل الناخبين) ، اما المبحث الثالث تحدث عن (النظام الانتخابي) ، و

المبحث الرابع تناول (ادارة العملية الانتخابية) و المبحث الخامس (تقسيم الدائرة الانتخابية) ، في حين خصص الفصل الثالث و الاخير لدراسة (العدالة الانتخابية في الاليات الانتخابية العراقية بعد الاقتراع) ، و الذي توزع في اربعة مباحث و هي ، المبحث الاول (التصويت و عد و فرز الاصوات) ، و المبحث الثاني (اعلان النتائج الانتخابية) ، و المبحث الثالث (الرقابة على الانتخابات) ، و المبحث الأخير (الطعون و الشكاوى الانتخابية) .

و أخيراً تضمنت الخاتمة الاستنتاجات و المقترحات التي توصلت اليها الرسالة في محاولة وضع اليات لمواجهة التحديات التي رافقت تنفيذ الانتخابات والتي شكلت بدورها تحديات لتحقيق العدالة الانتخابية وتشخيص الايجابيات التي تضمنها اجراء الانتخابات ومحاولة تعزيزها سواءً على مستوى تشريع القوانين الانتخابية او الجوانب الفنية لتنفيذها وبما يشكل ضمانة لإجراء انتخابات مجلس النواب بدوراتها القادمة وفقاً لآليات تعزز العدالة الانتخابية.